

واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في فلسطين

أ. سلامة سالم*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، من وجهة نظر العاملين فيها، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية هي: مدى إيمان إدارة المنشأة الصناعية وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، دور دائرة الرقابة والتفتيش الخاصة بوزارة العمل بمتابعة تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، وأخيراً مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية في منشآتهم التي يعملون فيها.

ولقد اشتملت عينة الدراسة على (٣١٤) من العاملين في ثلاثة قطاعات صناعية حسب تصنيف مكتب وزارة العمل في محافظة طولكرم، وهي: الكسارات والمحاجر، والصناعات التحويلية، وأخيراً الغاز، والمياه، والكهرباء.

وقد جُمعت البيانات من المبحوثين في تلك القطاعات، وحلَّت باستخدام النسب الإحصائية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فروقاً دالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس، ولصالح الذكور بالنسبة لمحور مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، وإجراءاتها في أثناء تأديتهم لعملهم، ووجود فروق أيضاً تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولصالح العزاب بالنسبة لمحور رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، وإجراءاتها في أماكن عملهم.

وقدّمت بعد ذلك توصيات للجهات والهيئات المعنية للاستفادة من هذه الدراسة أهمها:

- تصميم البرامج الإرشادية والتدريبية من أجل رفع مستوى ثقافة العاملين، وزيادة وعيهم بضرورة تطبيق قواعد الصحة وإجراءاتها، والسلامة المهنية؛ إذ أظهرت النتائج أن مدى التزام العاملين بهذه القواعد كانت بدرجات متوسطة.
- التأكيد على ضرورة قيام الجهات المختصة بالمتابعة والتفتيش بشكل دوري ومفاجئ على المنشآت الصناعية، للتأكد من تطبيق الأسس العامة للصحة والسلامة المهنية.

Abstract

This study aimed at identifying the reality of health and safety in industrial establishments in Tulkarm Governorate from the employees' point of view. This identification is assessed through four major core issues as follows:

The administration's satisfaction and belief in the application of the rules and procedures of the health and safety measures, the employees' commitment to the application of the rules and procedures of the health and safety, the role of the official authorities in the control and inspection of institutions, the employees' satisfaction with the application of the rules and procedures of the health and safety in the establishments where they work.

A study sample of (314) male and female employees in three industrial sectors classified according to Ministry Labor Office in Tulkarm Governorate, as follows: Crushers and stone quarry, Conversion industries, Electricity, Water and Gas establishments.

Accordingly a set of findings were printed out concerning the statistical differences between males and females with respect to the employees' commitment to the application of the rules and procedures of the health and safety.

Depending on the results of the study the researcher put forward the following recommendations addressed to the concerned authorities: (1) Design training programs to update the employees' knowledge and increase their awareness to apply the health rules, measures and the professional safety. (2) Ensuring the necessity of carrying out the abrupt check out inspecting of the industrial establishments to make sure that the general principles of health and professional safety are applied.

مقدمة

تبدل إدارة الأفراد في منشآت الأعمال الحديثة جهوداً حثيثة، لتوفير القوى العاملة اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج الإنتاجية والتسويقية والبيعية للمنظمة، وتسعى إلى توفير أفضل ما هو متاح لها من عناصر بشرية ذات كفاءة وقدرة على أداء المهّمات المختلفة بفاعلية وكفاءة عالية، ولكي يكون ذلك ممكناً، فلا بد من أن تهتم إدارة الأفراد بتوفير مواقع مناسبة لأداء هذه الأعمال، تتوافر فيها الظروف البيئية والشروط المادية الملائمة، فمن غير الممكن أن يؤدي الفرد عمله في ظروف لا تتوافر فيها مستلزمات السلامة المهنية سواء من حيث الحوادث الصناعية أم الأمراض المهنية، وكذلك من غير المعقول أن تطلب إدارة الأفراد، أو إدارة المنشأة من الفرد القيام بعمله في ظل ظروف لا تتوافر فيها المقومات الأساسية للمحافظة على صحته وسلامته.

ولما كان العنصر البشري يمثل العنصر الأكثر أهمية، والأعلى قيمة من بين عناصر الإنتاج الأخرى، فإن الاهتمام يجب أن ينصب باتجاهه والمحافظة عليه ورعايته صحياً واجتماعياً(شاويش، ٢٠٠٤، ص:٣٣١). إذ إنه من النتائج التي أفرزتها عملية انتشار استخدام المكائن والآلات بشكل واسع في منشآت الأعمال، وبشكل خاص الصناعية منها، هو ارتفاع عدد حوادث العمل والإصابات بين الأفراد العاملين، وتترتب على هذه الحوادث خسائر وأضرار بالفرد والمنظمة وحتى بالمجتمع كله. وتتمثل هذه الخسائر بالأضرار التي تلحق بالعنصر الإنساني ذاته نتيجة لإصابته بسبب حوادث العمل، وكذلك تتحمل المنظمة خسائر مادية متعددة تتمثل في الأضرار التي تلحق بالمكائن والآلات، والتعويضات التي تدفع للعاملين نتيجة إصابتهم، وغيرها من التكاليف التي تتكبدها المنظمة.

من جانب آخر، فإن المنظمة قد تتعرض إلى حوادث وأضرار تنشأ عن حالات الحريق والتضرر بالكوارث الطبيعية والحروب، وغيرها من الأحداث العامة التي تشمل المنظمة كونها نظاماً فرعياً ضمن نظام أكبر هو المجتمع الذي تشكل جزءاً منه، وبالتأكيد فإن عملية التخطيط لمواجهة مثل هذه الحالات تبقى قاصرة على الاحتياجات الأساسية اللازمة، التي من الممكن أن تقوم بها الإدارة العليا للمنظمة، وقد تكون محدودة الفاعلية، حيث

يمكن للإدارة أن تقلل من الآثار السلبية للحوادث من خلال توفير مستلزمات مواجهتها عند حدوثها، وتشمل هذه المستلزمات كل الأدوات والمعدات اللازمة لهذا الغرض، أو من خلال رفع مستوى الوعي الوقائي لدى الأفراد العاملين، وكذلك تنظيم العمل بأسلوب مناسب يقلل من احتمالات وقوع الحوادث، وبالتالي التقليل من حجم الخسائر المادية التي يمكن أن تتحملها المنظمة بسبب ذلك (عباس، ٢٠٠٦، ص: ٣٠٦).

إن الاهتمام بالسلامة المهنية والجوانب المتعلقة بها، أخذ يزداد في السنوات الأخيرة، وذلك لأهميتها بالنسبة للأفراد العاملين وللمنشأة والمجتمع. فبعد أن كان الاهتمام بها ينحصر فقط لدى النقابة باعتبارها الجهة المسؤولة عن الأفراد العاملين ومصالحهم وشؤونهم، أخذ هذا الاهتمام يزداد ويتسع، فأخذت إدارات منشآت الأعمال والمنظمات الدولية وبشكل خاص منظمة العمل الدولية، تهتم بهذا الجانب، وبادرت لعقد مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية تتركز على جوانب متعددة ذات علاقة بالسلامة المهنية، وكيفية تحقيقها وتعزيزها، وتوفير المستلزمات المادية والتنظيمية والاجتماعية لمنظمات الأعمال بمختلف أنواعها (برنوطي، ٢٠٠١، ص: ٤٧١).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعدّ الموارد البشرية من أهم ركائز منشآت الأعمال بشكل عام بمختلف أنواعها وأشكالها، وتزداد أهميتها في المنشآت الصناعية بشكل خاص، إذ إن العمل فيها يتصف بالمخاطر التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر أهم عناصر الإنتاج، ألا وهو العنصر البشري. وبما أن التطور التكنولوجي والتغيرات البيئية الداخلية والخارجية ألقت أعباء ومسؤوليات على عاتق إدارة المنشآت خاصة بصيانة العاملين في بيئة أعمالهم، ووقايتهم من الحوادث، والأمراض المهنية، وكذلك تعويضهم عن أية أضرار ناجمة عن بيئة العمل، فكان لزاماً على تلك المنشآت الاهتمام ببرامج الصحة والسلامة المهنية، وتوفيرها باعتبارها حقاً من حقوق العاملين فيها، وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة بالمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى الأهداف الفردية المتمثلة بحماية الأفراد العاملين، وتلبية حاجتهم في مواقعهم (برنوطي، ٢٠٠١، ص ٤٦٥). وتتمثل مشكلة هذا البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم وعلاقتها ببعض المتغيرات؟

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة - في ضوء علم الباحث - الأولى من نوعها في محافظة طولكرم التي تهتم ببحث موضوع السلامة المهنية، ومدى تطبيقها وتوفيرها من إدارات المنشآت الصناعية. كما تكمن أهمية الدراسة من حيث ارتباط مفهوم السلامة المهنية بأهم عناصر الإنتاج، ألا وهو العنصر البشري، ومدى اهتمام تلك المنشآت بتوفير الحماية لعاملها وموظفيها. هذا بالإضافة إلى كونها تبين نواحي القصور في توفير المستلزمات المادية والتنظيمية التي تؤدي دوراً مهماً في تقليل احتمالات حصول حوادث العمل. وتوضيح دور الجهات الرسمية المختصة بوزارة العمل في متابعة الرقابة والتفتيش على المنشآت الصناعية، وتوفير قواعد السلامة المهنية ووسائلها.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف إلى مدى تطبيق قواعد السلامة المهنية عملياً في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم.
 2. معرفة مدى إيمان إدارة المنشآت الصناعية ودعمها وقناعاتها بضرورة تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية.
 3. معرفة مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها أثناء تأديتهم لعملهم.
 4. معرفة دور الهيئات والجهات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية.
 5. معرفة مدى رضا العاملين عن توافر وسائل الصحة والسلامة المهنية وأدواتها في أماكن عملهم.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة سوف تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف غير المباشرة مثل: البرامج والطرق والدورات التي تعدها، بالإضافة إلى قياس مدى رضا العاملين في المنشآت الصناعية عن نظم التأمينات والتعويضات المعمول بها في أماكن عملهم.

فرضيات الدراسة:

يمكن حصر فرضيات الدراسة وتلخيصها بالفرضية الصفرية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) في درجة ومستوى واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغيرات الجنس، والعمر، وسنوات الخبرة، والمستوى العلمي، والحالة الاجتماعية.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على عينة حصرية، حيث قُسم مجتمع الدراسة إلى ثلاث وحدات بحثية، إذ اعتبر كل نوع من أنواع الصناعات الثلاث (كسارات ومحاجر، تحويلية، كهرباء غاز ومياه) وحدة بحثية، وقد وزعت الاستبانة على عينة ممثلة من الوحدات البحثية بلغ قوامها (٣١٤) من العاملين في الصناعات الثلاث. وقد اقتصر تطبيق الدراسة على فئة العمال في المنشآت الصناعية، وأخذ بالحسبان معايير منها: أهمية القطاع وحجمه، وعدد القوى العاملة فيه، وأهميته بالنسبة للصناعة في المحافظة. كما نُفذت هذه الدراسة في مدة زمنية محدودة، والتزم الباحث بحدود المعلومات التي حصل عليها من الجهات الرسمية في محافظة طولكرم، واعتمد على موثوقيتها ومصداقيتها، وأخذ بعين الاعتبار كذلك إيجابيات منهج التحليل وسلبياته.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم السلامة المهنية:

تعددت تعريفات السلامة وتنوعت من حيث محدوديتها وعمومها والهدف منها ونوعها، وأدخل بعضهم كلمة الأمن، وبعضهم الآخر كلمة صحة مهنية. كما عرف (المرعي، ١٩٨٧، ص ٩) السلامة بأنها «اتباع أسلوب العمل السليم الذي يجنبنا الحوادث، ويقينا من الإصابات» وعرفها (كامل، ١٩٩٧، ص ٨) بأنها «الحالة التي يكون فيها الإنسان آمناً وبعيداً عن الخطر أو الإصابة أو الضرر. وعرفها (الثبتي، ١٩٩٢، ص ١٠) بأنها «التقليل من الإصابات والخسائر الناتجة عن الأعمال غير المدروسة مثل: الحوادث والكوارث». أما تعريف السلامة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية «فهي المحافظة على الدين والنفس والعقل والعرض والمال، وهي المعروفة عند العلماء بالضرورات الخمس» (الطريقي، ١٩٩٥، ص ٨). أما بالنسبة للأمن فليس هناك مفهوم قاطع لتعريفه، فقد عرفه (يوسف، ١٩٩٧، ص ٢٤) بأنه «شعور بالاطمئنان والسكينة والارتياح تجاه أمر من الأمور». كما

أشار(المرعي، ١٩٨٧، ص ٥٣)، إلى أن الأمن يتنوع حسب الأهمية والهدف إلى أمن صناعي، وأمن مدني، وأمن سياسي. وقد فرّق بعضهم بين الأمن والسلامة المهنية، فعرفوا الأمن المهني بأنه «تحقيق سلامة العمال من النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من الأخطار الناجمة عن المهنة، «أو هو نظام يهدف إلى إشاعة الطمأنينة وتجنب وقوع الحوادث والإصابات والأمراض المهنية داخل المنشآت الصناعية(أبو بكر وأبو صالح، ١٩٨٩، ص ١٣).

و عرفت السلامة المهنية بأنها «جميع الأنشطة الهادفة إلى حماية الأفراد العاملين والمواد والأجهزة والمكائن والمعدات والمهمات من التعرض للحوادث والإصابات خلال العمل». أي أن السلامة المهنية تتركز على تقديم الخدمات والتجهيزات والإنشاءات ووضع الترتيبات اللازمة لحماية جميع عناصر الإنتاج، وفي مقدمتها العنصر البشري، بحيث تتوافر تلك الظروف المادية والنفسية المناسبة للأفراد العاملين لأداء أعمالهم بالشكل المطلوب(حكمت، ١٩٨٢). وعرفت منظمة العمل الدولية(ILO)، ومنظمة الصحة العالمية(WHO) الصحة المهنية بأنها «المحافظة على إدامة صحة الفرد جسدياً وعقلياً واجتماعياً داخل موقع عمله، وذلك باتباع الأسس الصحية والوقاية اللازمة والكافية لمنع انحراف صحته بسبب ظروف العمل، بأن يكون هذا الانحراف مرضاً نتيجة التعرض للمسببات المرضية». وفي تعريف شامل لها «هي حماية عناصر الإنتاج الثلاثة: القوى العاملة، الأدوات والآلات والمعدات، المواد الأولية والمنتجة وتحسين بيئة العمل، وذلك بتطبيق أنظمة وإجراءات خاصة تؤدي إلى منع وقوع الحوادث»(صالح، ١٩٩٤). وللسلامة المهنية مفهومان: مفهوم وظيفي، ومفهوم تنظيمي. فالمفهوم الوظيفي: يعتبر السلامة والصحة المهنية مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى منع وقوع حوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية وتحقيق ظروف عمل آمنة خالية من المخاطر. للحفاظ على عناصر الإنتاج من التلف والضياع. أما المفهوم التنظيمي: فتكون السلامة والصحة المهنية هي تحديد الشكل التنظيمي وتوضيحه لأساليب العمل التي بواسطتها نستطيع تحقيق أهداف السلامة والصحة المهنية ودور الأطراف المعنية بذلك(زيدان، ١٩٩٥، ص ١٠).

أهمية إدارة السلامة المهنية وأهدافها:

تتمثل أهمية إدارة السلامة المهنية والصحية في تحقيقها لمجموعه من الاهداف الآتية:

١. تقليل تكاليف العمل: إن الإدارة السليمة لبيئة العمل تجنب المنشأة كثيراً من المشاكل المتمثلة بالحوادث والأمراض الصحية، هذه الحوادث تكلف المنشأة كثيراً من التكاليف المادية والمعنوية المتضمنة التعويضات المدفوعة للعاملين أو لعوائلهم من بعدهم، وكذلك تعطل العمل.
٢. توفير بيئة عمل صحية وقليلة المخاطر: إن الإدارة مسؤولة عن توفير المكان المناسب

٣. توفير نظام العمل المناسب من خلال توفير الأجهزة والمعدات الواقية، واستخدام السجلات النظامية حول أية إصابات أو حوادث وأمراض.
٤. التقليل من الآثار النفسية الناجمة عن الحوادث والأمراض المهنية: إذ إن الحوادث لا يقتصر تأثيرها على الجوانب المادية في العمل، وإنما تمتد آثارها إلى مشاعر العاملين داخل المنشأة وكذلك الزبائن المتعاملين معها.
٥. تدعيم العلاقة الإنسانية بين الإدارة والعاملين، إن توفير الحماية للعاملين والاهتمام بهم من قبل الإدارة يشعرهم بأهميتهم ويبني جسور التعاون بينهم وبين إدارتهم.
٦. تخلق الإدارة الجيدة للسلامة المهنية والصحية السمعة الجيدة للمنظمة تجاه المنافسين، هذه السمعة ينتج عنها استقطاب الأفراد الأكفاء، والاحتفاظ بأفضل الكفاءات. (عباس، ٢٠٠٦، ص: ٣٠٦).

تخطيط الوقاية في الأمن الصناعي:

- يبدأ التخطيط للوقاية في الأمن الصناعي بتوعية العاملين، وجعلهم على بينة وإدراك لضرورة تجنب المخاطر والأضرار، وتعريفهم بطبيعة مخاطر العمل، وطرق الإصابة ووسائل الوقاية. ومن أهم أدوات التخطيط للوقاية:
١. الإعلام: إذ تعتبر الإعلانات والملصقات ضرورية لتعريف الفرد لتجنب الحوادث، وتعتبر الصورة من أهم الوسائل الإعلانية في الأمن الصناعي.
 ٢. التدريب: وذلك لتغيير سلوك العاملين واتجاهاتهم وتصرفاتهم. وذلك لتحسين أدائهم نتيجة تنمية قدراتهم أو مهاراتهم ومعلوماتهم.
 ٣. اشتراك العاملين في وضع برامج السلامة وتطبيقها: إذ أنها أساساً بنيت لمصلحة العامل والإنتاج معاً، وإن اشتراك العاملين في وضع قواعد السلامة وتطبيقها يلزم العمال التمسك بها ومتابعة تنفيذها بعد التطبيق.
 ٤. توفير بيئة عمل مناسبة: من بناية وأرضية لمكان العمل. ووجود مستلزمات السلامة كافة، مع توفير الوسائل الصحية من تهوية وإضاءة حسنة.
 ٥. تحليل حوادث العمل: وذلك لمعرفة أسباب الحوادث ومعالجة تلك الأسباب، وتحديد الإجراءات الكفيلة لمنع حدوثها مستقبلاً.
 ٦. تكوين لجان الأمن الصناعي: تتكون لجان الأمن الصناعي عادة من أعضاء يمثلون

العاملين، ويختارون من بين العاملين ذوي الكفاءة والتدريب الملائم. ومن ممثلين عن الإدارة. (زويلف، ٢٠٠١، ص: ٢٣٥).

ولا بد في مرحلة التخطيط لإعداد برنامج الأمن والسلامة لمنع الحوادث من مراعاة ما يأتي: (شاويش، ٢٠٠٤، ص: ٣٤٩)

- اقتناع الإدارة بأهمية البرنامج.
- توعية العاملين والحصول على تعاونهم.
- تحديد مصدر الخطر.
- تحديد إجراءات التحقيق في الحوادث والبيانات المطلوب جمعها.
- إعداد لائحة منع الحوادث (التنظيمات والإرشادات الخاصة بمنع الحوادث).

أسباب حوادث العمل:

أسباب الحوادث الصناعية كثيرة ومنها الإجهاد، حيث يعتقد الباحثون في إدارة الأفراد أن الإجهاد وحده يمثل أسباب الحوادث. كما يعتبر بعضهم عدم إطاعة العاملين تعليمات العمل الموجهة إليهم من قبل المشرفين سبباً آخر للحوادث الصناعية. في حين يرجع آخرون أسباب الحوادث الصناعية لسببين أولهما هندسي والآخر إنساني. فالهندسي هو ما يتعلق بمقدار الاحتياطات الفنية التي تتخذها المنشأة عن طريق مهندسي السلامة لمنع وقوع حوادث العمل. أما العنصر الإنساني فيتعلق بروح الجماعة ومقدار التعاون السائد، وحرص العاملين على سلامة زملائهم في العمل، كما يتعلق بنوع الإشراف ومقدار العلاقات الإنسانية التي تسود بين المشرفين و المرؤوسين. إلا أن بعضهم ينسب الحوادث الصناعية للأسباب الآتية: (شاويش، ٢٠٠٤، ص: ٣٣٢)

- ظروف العمل من حرارة وتهوية ورطوبة وضوضاء وتعب و سرعة في العمل.
- أسباب آلية سواء ميكانيكية أو يدوية.
- أسباب شخصية منها عيوب البصر المختلفة والسن والخبرة.

وسائل منع الحوادث الصناعية:

من الوسائل التي يمكن استخدامها لمنع الحوادث الصناعية ما يأتي: (زويلف، ٢٠٠١، ص: ٢٣٢) الوسائل الميكانيكية: بحيث توجه العناية نحو وضع قواعد تحقق سلامة العاملين عند تصميم الآلات من الناحية البدنية والنفسية.

- استخدام معدات الأمان.
- تحسين بيئة العمل.
- تكوين العادات السليمة لتحقيق الأمان الصناعي.

واقع السلامة والصحة المهنية في فلسطين

إن ما يميز واقع السلامة والصحة المهنية في فلسطين المراحل التي مرت بها البلاد، وبخاصة فترة الاحتلال الإسرائيلي المستمر حتى أيامنا هذه، إذ لم تكن المنشآت والورش والمصانع تعاني من ضعف القوانين المتعلقة بالسلامة المهنية، وهناك مدن كانت تفتقر إلى مراكز لإطفاء الحريق أو سيارات إسعاف وإطفاء، وحتى أيامنا هذه ما زالت ملامح هذا الواقع بحاجة إلى تحديد أكثر من خلال تطبيق القانون الفلسطيني الجديد للعمل والعمال، فمن صفات هذا الواقع:

- عدم المعرفة بأسس السلامة والصحة المهنية، وقلة الوعي لدى الطبقات في المجتمع كافة.
 - افتقار فلسطين للمعلومات المتعلقة بمشكلات السلامة والصحة المهنية.
 - نقص في الكادر الفني في قطاع السلامة والصحة المهنية.
 - نقص في معدات قياس ملوثات بيئة العمل وأجهزته، وكذلك معدات الفحص الطبي للأفراد.
 - قلة التنسيق والتعاون بين أصحاب العمل والعمال في وضع برامج السلامة والصحة المهنية وسياساتها وخدماتها.
 - عدم توافر برامج توعية متخصصة بالصحة والسلامة المهنية.
 - كثرة الأمراض المتوطنة والمزمنة لدى العاملين.
 - عدم توافر خدمات السلامة والصحة المهنية في مناطق العمل وخارجه.
- وبعد تسلم السلطة الفلسطينية صلاحياتها على الأرض تغير واقع الصحة والسلامة المهنية، وأصبح هناك اهتمام نوعاً ما بهذا المجال، على أمل أن يتم التعمق فيه، والعمل على تطبيق قوانين السلامة المهنية ونظمها حسب المطلوب. (مكتب وزارة العمل - طولكرم، ٢٠٠١).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة العمري(٢٠٠٢) إلى اكتشاف العلاقة بين الاتجاهات السلوكية للعاملين بمصانع البتروكيماويات وبين درجة التقيد بتعليمات السلامة، وإلى معرفة الفروق السلوكية وخصائصها بين العاملين في هذه المصانع، ومعرفة العلاقة بين وسائل السلامة الوقائية والصحية والمهنية في بيئة العمل، وبين اتجاهات العاملين في المصانع، ومعرفة العلاقة بين توفير وسائل السلامة الوقائية والصحية المهنية في بيئة العمل وبين اتجاهات العاملين في المصانع. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي: ضرورة اهتمام الإدارة العليا للأمن الصناعي بصياغة تعليمات السلامة ومتابعة تطبيقاتها من جميع العاملين، والتوسع في نشر الوعي حول الحوادث الصناعية داخل بيئة العمل عن طريق وسائل الإعلام المسموعة والمرئية الداخلية، وخاصة الإعلانات والملصقات واللوحات الإرشادية وتوزيعها في أماكن العمل. وضرورة العمل على تدريب العاملين في الوقت المناسب على وسائل السلامة واتباع تعليماتها، وضرورة توفير المعلومات الضرورية اللازمة عن الآلات والمعدات التي يستخدمها العمال مع توضيح مكامن الخطر في تلك الآلات، والطرق الصحيحة والسليمة لاستخدامها، وكتابة هذه التعليمات بأسلوب مبسط وبخط واضح في مكان مناسب، بالإضافة إلى تشجيع العاملين الذين يبدون تطبيقاً جيداً لمعايير السلامة مادياً ومعنوياً.

وهدفت دراسة المزروع(٢٠٠١) إلى التعرف إلى مخاطر مراحل الإنتاج في محطة تعبئة غاز البترول بالرياض، ومدى ملاءمة تعليمات السلامة وأنظمتها، وتوافر تجهيزات وسائل السلامة في المحطة، والتزام العاملين باستخدام هذه الوسائل، واهتمام الإدارة العليا بمجال الأمن والسلامة في المحطة، ورفع الوعي للعاملين بأهمية استخدام وسائل الأمن والسلامة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يأتي: إن ثلث مجتمع الدراسة قد تعرض لحوادث نظراً لعدم الاهتمام بوسائل الأمن والسلامة. وإن معظم العاملين لم يتلقوا أي تدريب في مجال الأمن والسلامة، كما أنه لا توجد محاضرات أو ندوات توعوية في مجال الأمن والسلامة. وإن معظم العاملين لا يهتمون باتباع وسائل الأمن والسلامة في المحطة واستخدامها.

وقام آل مقبول(١٩٩٩) بدراسة للتعرف إلى مدى اهتمام مديري الفنادق بتطبيق قواعد السلامة في الفنادق بمدينة الرياض، إضافة إلى مدى توافر وسائل السلامة وكفائتها في الفنادق، كما هدفت دراسته إلى معرفة أسباب وقوع حوادث الحريق، ومدى التزام النزلاء بقواعد السلامة، والتأكد من مدى معرفة العاملين بتلك القواعد. وقد توصلت الدراسة إلى

نتائج منها: عدم وجود أقسام للسلامة، وتدني نسبة العاملين في مجال السلامة. وعدم وجود خطة لدى الفنادق لتطبيق قواعد السلامة وحالات الطوارئ، وأن هناك تهاوناً في عمل التجارب اللازمة لأنظمة السلامة والتأكد من استمرارية صلاحيتها. ولا يوجد دورات تدريبية متخصصة للعاملين في مجال السلامة في الفنادق. هذا وتتوافر بعض وسائل السلامة وأنظمتها، وبعضها الآخر لا يتوافر، ومن ذلك: أنظمة الإطفاء والمكافحة، وأنظمة الإنذار، ووسائل الإخلاء، ووسائل السلامة. ولا توجد أنظمة لتوعية النزلاء بقواعد السلامة.

وفي دراسة أخرى قام بها القرني (١٩٩٩) هدفت إلى معرفة وسائل الإنذار المبكر وأثرها في الوقاية من الحريق في المنشآت الصناعية بمدينة جدة، من خلال آراء أفراد عينة بلغ عددها (٢١١) فرداً من المسؤولين عن الأمن والسلامة، وسعت الدراسة إلى معرفة وسائل الحد من الخسائر البشرية والمادية، وهدفت إلى معرفة أهم الأفعال التي يقوم بها مسؤول الأمن والسلامة بالمنشأة، وقد أظهرت هذه الدراسة العديد من النتائج، منها: معرفة متوسط أهم وسائل الإنذار المبكر الأكثر استخداماً ونجاعة في الوقاية من الحريق، وأوصت الدراسة بما يأتي: التأكيد على أصحاب المنشآت الصناعية بضرورة تجهيزها بوسائل الإنذار المبكر عن الحريق منذ إنشائها، ومتابعة الجديد في هذه الوسائل، وتوفيرها في المنشآت التي لا توجد فيها، وضرورة اختيار الوسائل المناسبة للإنذار المبكر، وتوفير خطط لتجربتها تحت إشراف إدارة الدفاع المدني. وضرورة صيانة هذه الوسائل دورياً، ووضع تنظيم لذلك، وضرورة تعيين مسؤول عن الأمن والسلامة بكل منشأة صناعية، وضرورة العناية بإلحاق العاملين في المنشآت بدورات تدريبية في الأمن والسلامة لمعرفة كيفية التدخل في أثناء وجود الحريق.

وهدف دراسة البلوي (١٩٩٨) إلى تقييم وسائل التهوية والحماية الشخصية من ملوثات الهواء في بيئة العمل في المعامل والمصانع، ومدى وجود أجهزة دقيقة تراقب تلوث الهواء في البيئة الداخلية للمعامل والمصانع. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها: معاناة العاملين في ثلاثة من المصانع الأربعة، ومن التدني الواضح في جودة البيئة الداخلية المتمثلة في قلة التهوية مع شعورهم بمستويات عالية من الملوثات الغازية والأبخرة، مما يؤكد عدم كفاءة أجهزة الحد من الملوثات الهوائية، وكذلك أجهزة التهوية مما نتج عنه بعض الأمراض الصدرية لبعض العاملين.

وهدف دراسة الذياب (١٩٩٨) إلى معرفة الاتجاهات السائدة لدى العاملين في مصفاتي أرامكو السعودية في جدة والرياض، نحو تطبيق أنظمة الأمن الصناعي ولوائحه، وكذلك الفروق بين الذين تعرضوا، وبين الذين لم يتعرضوا لحوادث صناعية في اتجاهاتهم نحو تطبيق الأنظمة واللوائح. ولقد توصلت دراسته إلى: عدم اطلاع بعض أفراد العينة على

أنظمة الأمن الصناعي ولوائحها، وعدم تقيد بعض أفراد العينة بتطبيق الأنظمة واللوائح، كما أن هناك أفراداً من العينة لا يقرأون المعلومات الخاصة بالسلامة لكل آلة أو معدة، وأن بعض أفراد العينة لا يخافون من رقابة المسؤولين من عدم قيامهم بتطبيق أنظمة السلامة ولوائحها والأمن الصناعي، ويعود ذلك لتهاون بعضهم أو لعدم جدية المراقبة.

وقام الزهراني(١٩٩٧) بدراسة هدفها معرفة مدى تطبيق أنظمة السلامة المعمول بها في ورش الصيانة بقيادة حرس الحدود بالمملكة السعودية، ومعرفة الآثار المترتبة على عدم تطبيق أنظمة السلامة على أداء العاملين، وقد صمّم الباحث استبانة للتعرف إلى أنظمة ووسائل السلامة ومدى تطبيقها وعوائق التطبيق والآثار المترتبة على ذلك، والحلول المناسبة لها، ووزعت على عينة البحث وهم ٨٨ إدارياً و٥٤٣ فنياً في قيادتي حرس الحدود في كل من منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين أفادوا بعدم وجود أنظمة السلامة بالورش، كما أن هذه الأنظمة لا تطبق لأسباب منها: (أنها قديمة، أو غير ملائمة، وغير شاملة) ووجود قصور في تأمين أدوات السلامة وأنظمتها، وأن هناك نسبة من العاملين بالورش ليس لديهم القدرة على استخدام أنظمة السلامة، نظراً لقلّة الدورات في هذا المجال، وقصر فتراتها، كما أن هذه الأنظمة قاصرة عن درء الحوادث، وأنه لا يوجد تنسيق بينها، وبين إدارات الدفاع المدني.

وهدفت دراسة الحارثي(١٩٩٧) إلى معرفة أثر التطور التقني في المواد والمعدات الصناعية على برامج التدريب في مجال الأمن الصناعي، وما أوجه القصور في مجال الأمن الصناعي في المصانع؟ وما أنظمة الأمن الصناعي ونظمها المطبقة في المنشآت الصناعية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المشكلات التي تعوق الأمن الصناعي، ومنها: ضعف ميزانيات الأمن الصناعي، وعدم وجود الأجهزة الحديثة اللازمة للأمن والسلامة الصناعية، وانخفاض كفاءة بعض العاملين في مجال الأمن الصناعي، وعدم اعتراف الإدارة العليا بالأمن الصناعي مع ضعف الحوافز للعاملين في هذا المجال.

وهدفت دراسة الجعيد(١٩٩١) إلى تحديد أنواع المخاطر التي تهدد الأنشطة الصناعية والحرفية والمهنية في المنطقة الصناعية بمدينة الرياض، وإلى تحديد أنواع التدريب الذي يتلقاه العاملون في المنشآت الصغيرة والورش. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: ضرورة افتتاح مدارس السلامة التي تتخصص في التدريب على وسائل قواعد السلامة وأصولها، وكذلك التشجيع على استحداث مراكز تدريب أهلية متخصصة في أعمال السلامة والأمن الصناعي. ووجوب تواجد شخص واحد على الأقل في المنشآت الصناعية سبق له التدريب على أعمال الأمن والسلامة الصناعية ضد المخاطر. وضرورة التقيد بالأوامر والتعليمات الصادرة من المديرية العامة للدفاع المدني التي تنظم أمور الأمن

والسلامة في المنشآت الصناعية، للمحافظة على بيئة آمنة ضد المخاطر الصناعية. وهناك دراسة للعسيري (١٩٨٦) هدفت إلى تحقيق وسائل ضمان سلامة المنشآت الصناعية من الحرائق، وقد اهتمت بالجانب الوقائي للمنشآت الصناعية وحمايتها من المخاطر، وركز الباحث في دراسته على ثلاث منشآت صناعية كبرى في مدينة الرياض هي: شركة بترومين، وشركة الكهرباء، وشركة الغاز. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: التزام جميع المنشآت الصناعية باللوائح الصادرة عن الدفاع المدني والخاصة باشتراطات السلامة. واختيار نوعية من المباني للمنشآت الصناعية متفقة وملائمة لنوع الأخطار وحجمها التي يتوقع حدوثها. وهناك ضرورة لتوفير وسائل مكافحة الحرائق التي يتوقع حدوثها. بالإضافة إلى أهمية إعطاء العنصر البشري عناية فائقة من حيث التدريب.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أجمعت معظم الدراسات السابقة على أهمية متطلبات أنظمة الأمن والسلامة المهنية، وضرورة وجود القدرة والمعرفة لدى العاملين على استخدام أجهزة الأمن والسلامة المهنية وأدواتها، كذلك وجوب إتقان المهارات والاحتياطات اللازمة عند العمل. ولقد تناولت بعض الدراسات مدى الاهتمام لدى الإدارة العليا بهذه الإجراءات ومدى كفاية وسائل السلامة ومناسبتها، كما ورد في دراسة كل من (سعيد آل مقبول، ١٩٩٩)، ودراسة (عبد الله البلوي، ١٩٩٨)، ودراسة (فهد الحارثي، ١٩٩٧)، ودراسة (عبد الله القرني، ١٩٩٩). كذلك اتفقت جميع الدراسات على أهمية التدريب للأفراد، وبخاصة المتخصصين بالأمن والسلامة، وإقامة برامج تدريبية للعاملين في المنشآت الصناعية، وكذلك اتفقت هذه الدراسات على ضرورة وجود إدارات مختصة بالأمن والسلامة في كل مؤسسة، كما جاء في دراسة كل من (سعيد العمري، ٢٠٠٢)، ودراسة (حامد الجعيد، ١٩٩١)، ودراسة (محمد المزروع، ٢٠٠١). وكذلك أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الوعي والمعرفة بأنظمة الأمن والسلامة ووسائلها، أو التعرف إلى مدى مساهمة الوسائل الإعلامية لزيادة الوعي لدى العاملين، كما ورد في دراسة كل من (عبد الله القرني، ١٩٩٩) ودراسة (محمد المزروع، ٢٠٠١). وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات الأخرى بدراستها واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية بالتحديد، من وجهة نظر العاملين من خلال أربعة محاور رئيسية، هي: مدى إيمان إدارة المنشآت الصناعية وقناعتها، ومدى التزام العاملين ورضاهم بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على تلك الأنظمة والقواعد.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم والبالغ عددها (حسب مصادر مكتب وزارة العمل في محافظة طولكرم لسنة (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، (٣٩٧) منشأة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وهي: الكسارات والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والغاز والمياه، والجدول (١) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع المنشأة وعدد العاملين فيها:

الجدول (١)

توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع المنشأة وعدد العاملين فيها وجنسهم

·	·	·	·	·
ë	éèé	ìç	·	è
í ðé	èëï è	êêç	·	é
ëï	ëèì	îé	fl : : : : L !è	éè
í ëï	êêð	îí	: : : : !é	éé
é	èèé	ìì	· · !ê	éê
-	ëï	èè	· · !ë	éë
î	îî	í	· · !ì	éì
ê	éèé	ïë	· · !í	éí
ëï	éì è	éí	: : · : : : !î	éî
î	èèð	ëï	· · : :	ê
î çé	ëï èï	êðï	·	

" · · · · · : l

عينة الدراسة:

قسم مجتمع الدراسة إلى ثلاث وحدات بحثية، حيث اعتبر كل نوع من أنواع الصناعات الثلاث (كسارات ومحاجر تحويلية، وكهرباء، وغاز ومياه) وحدة بحثية، وقد وزعت الاستبان على عينة حصرية اختيرت بطريقة عرضية ممثلة من الوحدات البحثية، بلغ قوامها (٣١٤)

من العاملين في الصناعات الثلاث، واستيعدت بالكامل. وبلغت نسبة العينة من مجتمعها الكلي حوالي (١٤٪) وتعدُّ هذه النسبة جيدة وكبيرة حيث يشير عودة ومكاوي (١٩٩٢) إلى أن العينة تكون ممثلة بالبحوث المسحية التي يكون فيها مجتمع الدراسة بالألوف عندما تكون نسبة التمثيل (١٠٪) فما فوق والجدول (٢) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

الجدول (٢)
وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية %
	éí é	ï èzè
	ì é	èí z̃
	èèè	ñèçç
.	éèç	î í zè
	èè	èèzç
	èç	ðã
	èèè	ñèçç
	éé	î zç
	èç- éè	èï zè
.	èç- èè	édzç
	èç	èì z̃
	èèè	ñèçç
	ì	èèzç
	èç- í	édzè
	èì èè	èí z̃
	èì	èèzè
	èèè	ñèçç
	èèì	èèzè
	èì ì	ì í zè
.	èèè	ñèçç
	èè	èèzè
	èçí	èèz̃
	èçì	èèzè
	í é	édã
	èèè	ñèçç

أداة الدراسة:

بعد اطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها، طوّر استبانة خاصة من أجل التعرف إلى «واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم»، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزئين: الأول تضمن بيانات أولية عن المفحوصين تمثلت في العمر، والمستوى التعليمي، والجنس، والحالة الاجتماعية، وسنوات الخبرة، أما الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، حيث بلغ عدد هذه الفقرات (٤٣) فقرة، وزعت على أربعة مجالات رئيسية، وقد صُممت الاستبانة على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي وأعطيت الأوزان كما هو آت:

- موافق بشدة: خمس درجات
- موافق: أربع درجات.
- لا أدري: ثلاث درجات.
- غير موافق: درجتان.
- غير موافق بشدة: درجة واحدة.

ومن أجل تفسير النتائج استخدم الباحث معيار التقييم الآتي:
تُحول المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية، وذلك بضرب المتوسط الحسابي الناتج الذي يتراوح بين (١-٥) ب ٢٠، وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار الآتي:

النسبة المئوية	درجة التقييم
• أقل من ٥٠٪	درجة ضعيفة جدا
• من ٥٠-٥٩,٩٪	درجة ضعيفة
• من ٦٠-٦٩,٩٪	درجة متوسطة
• من ٧٠-٧٩,٩٪	درجة كبيرة
• ٨٠٪ فأكثر	درجة كبيرة جدا

ثبات أداة الدراسة:

نظراً لاشتمال الأداة على أقسام ومجالات مختلفة، فقد استخدم الباحث أنواعاً عدة من الثبات من أجل استخراج معامل الثبات لكل قسم من هذه الأقسام:

أولاً: طريقة ثبات التجانس الداخلي (Consistency): من أجل فحص ثبات أداة الدراسة، استخدم الباحث ثبات التجانس الداخلي (Consistency)، وهذا النوع من الثبات

يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدمت طريقة (كرونباخ ألفا)، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (ألفا) على مجالات الدراسة المختلفة، وعلى الدرجة الكلية على النحو الآتي:

الجدول (٣)

يبين نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الدراسة المختلفة

çã î	"
çã ç	"
çã ì	"
çã ð	"
çã ê	"

يتضح من الجدول (٣) أن درجة الثبات لمجالات الدراسة المختلفة تتراوح بين (٠,٧٠ - ٠,٩٣) وجميعها معاملات مرتفعة مناسبة لأغراض الدراسة ويمكن الوثوق بها.

ثانياً: طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method): حيث قُسمت فقرات الاستبانة إلى قسمين متساويين، احتوى القسم الأول على الفقرات الفردية (١، ٣، ٥، ...)، واحتوى القسم الثاني على الفقرات الزوجية للاستبانة (٢، ٤، ٦، ...)، ثم استخرج معامل الارتباط بين الدرجات الفردية والدرجات الزوجية (ملحم، ٢٠٠٢: ص ٣١٠)، إذ بلغ معامل الثبات الكلي (٠,٩٠)، وهذا يعد معامل ثباتٍ مرتفعاً ومناسباً لأغراض الدراسة الحالية.

صدق الأداة:

استخدم الباحث نوعين من الصدق من أجل فحص صدق الأداة، وهما: الصدق الظاهري، وذلك بتوزيع الأداة على عدد من المفحوصين الذين استجابوا لها بسهولة وبيسر، حيث كانت الأسئلة والفقرات واضحة بالنسبة لهم، وقد كان ذلك مؤشراً على صدق الأداة الظاهري، أما النوع الثاني فهو: صدق المحكمين، إذ قام الباحث بعرض الأداة على عدد من المختصين من حملة الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه) الذين أبدوا ملاحظاتهم على الأداة، ومن ثم قام الباحث بإجراء التعديلات المناسبة التي أشار إليها المحكمون.

إجراءات الدراسة:

بعد التأكد من ثبات الأداة وصدقها قام الباحث بالإجراءات الآتية:

أولاً: قام الباحث بأخذ الإذن الخطي بتوزيع أداة الدراسة من وزارة العمل، ثم وُزِع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة من العاملين في المنشآت الصناعية المختلفة في محافظة طولكرم، وقبل بدء المبحوثين بتعبئة الاستبانة طلب منهم أن يسجلوا المعلومات العامة في القسم الأول من كل استبانة، ثم وضح الباحث هدف الدراسة وكيفية الإجابة عن فقراتها، وبعد ذلك أتاحت الفرصة للإجابة عن الفقرات.

ثانياً: بعد أن تمت إجراءات تطبيق الاستبانة، فرَّغ الباحث استجابات المبحوثين تمهيداً لمعالجتها وتحليلها باستخدام برنامج الحاسوب (SPSS)

ثالثاً: بعد تجميع المعلومات من أداة الدراسة (الاستبانة)، قام الباحث بتنظيمها وتبويبها بعد التأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ومن ثم استخدم الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج.

منهج الدراسة وتصميمها:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وجمع المعلومات، واستخدم التحليل الإحصائي لفحص الفرضيات بهدف تفسير النتائج، وشملت الدراسة المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات التصنيفية (classification variables):

١. الجنس: وله مستويان: ١- ذكر ٢- أنثى
٢. العمر: وله أربعة مستويات: ١- أقل من ٢٠ سنة ٢- من ٢١-٣٠ سنة ٣- من ٣١-٤٠ ٤- أكثر من ٤٠ سنة
٣. المستوى التعليمي: وله أربع مستويات:
١- ابتدائي ٢- إعدادي ٣- ثانوي ٤- جامعي
٤. الحالة الاجتماعية: وله مستويان:
١- عازب ٢- متزوج.

٥. سنوات الخبرة وله أربع مستويات:
١- أقل من ٥ سنوات ٢- من ٦-١٠ سنوات ٣- من ١١-١٥ سنة
٤- أكثر من ١٥ سنة

ثانياً: المتغيرات التابعة (Dependent Variables) وتتضمن المتغيرات التي مثلتها الفقرات في المجالات الآتية:

١. إيمان إدارة المنشأة وقناعتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها وتوفير مستلزماتها وأدواتها.
٢. التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها.
٣. دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية.
٤. مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:
١. المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
 ٢. اختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent T-Test) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية.
 ٣. تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) لفحص الفرضية المتعلقة بدراسة متغير الخبرة والمستوى التعليمي والعمر.
 ٤. طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method) من أجل تحديد معامل الثبات لأداة الدراسة.
 ٥. معادلة كرونباخ الفا لقياس ثبات التجانس الداخلي (Consistency)
 ٦. التمثيل البياني للمتغيرات المستقلة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، إضافة إلى تحديد أثر كل من متغيرات الجنس، والعمر،

والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية على مستوى الصحة والسلامة المهنية، وبعد عملية جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يأتي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

نتائج السؤال الأول: ما مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقويم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية، كما يظهر في الجداول (٤، ٥، ٦، ٧)، بينما يبين الجدول (٨) ترتيب المجالات تبعاً لدرجة تقييم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية.

١. محور إيمان إدارة المنشأة وقناعها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها وتوفير مستلزماتها وأدواتها.

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقويم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمجال إيمان إدارة المنشأة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها وتوفير مستلزماتها وأدواتها مرتبة تنازلياً حسب درجة التقييم

الدرجة	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الدرجة	النسبة المئوية
١	٤٤,٤٤	٤,٤٤	١	٤٤,٤٤
٢	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٢	٤٤,٤٤
٣	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٣	٤٤,٤٤
٤	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٤	٤٤,٤٤
٥	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٥	٤٤,٤٤
٦	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٦	٤٤,٤٤
٧	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٧	٤٤,٤٤
٨	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٨	٤٤,٤٤
٩	٤٤,٤٤	٤,٤٤	٩	٤٤,٤٤
١٠	٤٤,٤٤	٤,٤٤	١٠	٤٤,٤٤

.	î ěžě	ì	í
	î ěčĕ	î	î
	î čž ð	ð	ï
	î čž í		ð
	í ěž è	èè	èç
	í ěž ì	í	èè
.	ì ï žè	èç	èè
.	î ěž ð		èè

يتضح من الجدول (٤) أن درجة تقويم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، تبعا لمجال إيمان إدارة المنشأة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها وتوفير مستلزماتها وأدواتها، كانت كبيرة جدا على الفقرات (١، ٤)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (١، ٨٢، ٣٪، ٣، ٨١٪) بينما كانت درجة التقويم لمستوى الصحة والسلامة المهنية كبيرة على الفقرات (٢، ٣، ٨، ٥، ٧، ٩، ١١) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (٣، ٧٩، ٣٪، ٣، ٧٧، ٣٪، ٦، ٧٢، ٦٪، ١، ٧٤، ٦٪، ٨، ٧٠، ٧٠٪)، وكانت درجة التقويم لمستوى الصحة والسلامة المهنية متوسطة على الفقرات (١٢، ٦) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (٧، ٦٤، ٦٪، ٦، ٦٤٪)، وكانت درجة التقييم قليلة على الفقرة (١٠) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرة (٢، ٥٨٪)، أما الدرجة الكلية لمجال إيمان إدارة المنشأة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها وتوفير مستلزماتها وأدواتها فقد كانت كبيرة، إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على جميع الفقرات (٤، ٧٢٪). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن ذلك يتوافق مع مصلحة المنشأة من حيث ضرورة التزامها بالقوانين المعمول بها لأجل الحصول على

تراخيص سنوية وتجديدها، ويعتقد الباحث أن توفير شروط الصحة والسلامة المهنية أمر شكلي، وليس جوهرياً من قبل معظم إدارات المنشآت الصناعية حتى تستوفي شروط الحصول على تلك التراخيص، هذا وقد أكدت دراسة(العسيري، ١٩٨٦) أن هناك التزاماً من قبل جميع المنشآت المبحوثة بتوفير اشتراطات الصحة والسلامة المهنية.بالمقابل عارضت هذه النتيجة دراسة(الحارثي، ١٩٩٧): إذ توصل إلى أن الإدارة العليا للمنشآت الصناعية لا تعترف بالأمن الصناعي، وأن هناك ضعفاً في الحوافز للعاملين في هذا المجال.وما يعزز هذه النتيجة أن توفير مستلزمات الصحة والسلامة المهنية وأدواتها من قبل إدارات المنشآت الصناعية يعود بالمنافع الاقتصادية على المنشأة سواء أكانت في المعدات أم التجهيزات أم العامل نفسه، بصفته أهم عنصر من عناصر الإنتاج تجب حمايته وتوفير الطمأنينة له، لأجل زيادة الإنتاج وتحسين النوعية(ابوبكر، أبو صالح، ١٩٨٩).

٢. محور التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة و السلامة المهنية وإجراءاتها.

الجدول(٥)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمجال التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها مرتبة تنازلياً حسب درجة التقييم

·	· ·		· ·	·
·	ñèçç		èç	è
·	ï èžèç	" · · · · ·		
· ·	ï çžçç	" · · · · ·	é	é
·	î ðžî è	" · · · · ·	í	ê
·	î ðžèè	" · · · · ·	è	ë
·	î ï ží	" · · · · ·	ë	ì
·	î ì žè	" · · · · ·	ê	í
	í ðžèè	" · · · · ·	î	î

	í èçé	• • • • •	ï	ï
•	ì ðï ï	• • • • •	èè	ð
	ì çžéé	• • • • •	ì	èç
•	èi žèè	• • • • •	ð	èè
	í ðžèi	• • • • •		

يتضح من الجدول (٥) أن درجة تقويم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، تبعاً لمجال مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها كانت كبيرة جداً على الفئتين (١٠، ٢)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات الباحثين على هذه الفقرات على التوالي (٨٤، ٢٪، ٨٠٪)، بينما كانت درجة التقويم لمستوى الصحة والسلامة المهنية كبيرة على الفقرات (٦، ١، ٤، ٣) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات الباحثين على هذه الفقرات على التوالي (٧٩، ٨٪، ٧٩، ١٪، ٧٨، ٦٪، ٧٥٪)، وكانت درجة التقويم لمستوى الصحة والسلامة المهنية متوسطة على الفقرات (٧، ٨) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات الباحثين على هذه الفقرات على التوالي (٦٩، ٩٪، ٦١٪)، وكانت درجة التقويم قليلة على الفقرات (١١، ٥) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات الباحثين على هذه الفقرات على التوالي (٥٩، ٦٪، ٥٠، ٣٪)، وقد كانت درجة التقويم قليلة جداً على الفقرة (٩) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات الباحثين على هذه الفقرة (٤٦، ٢٪)، أما الدرجة الكلية لمجال مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها فقد كانت متوسطة؛ إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات الباحثين على جميع الفقرات (٦٩، ٤٪). وفي اعتقاد الباحث أن هذه النتيجة التي توصل إليها في هذا المحور منطقية إلى حد معقول، وبخاصة أن هناك استخفافاً في أغلب الأحيان من العاملين في المنشآت الصناعية بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها أثناء تأديتهم لعملهم، باعتبارها روتيناً ومعوقاً يقلل من إنتاجيتهم، ولأسباب نفسية بالإضافة إلى قلة التدريب وقلة الوعي أحياناً بالمخاطر المترتبة على ذلك الإهمال، وقد أكدت دراسة (الزهراني، ١٩٩٧) ذلك، إذ تبين من خلالها أن هناك نسبة من العاملين بالورش الصناعية ليس لديهم القدرة على استخدام أنظمة السلامة، نظراً لقلة الدورات في

هذا المجال، وقصر فتراتهما. كما أن نتائج دراسة (العمري، ٢٠٠٢) بينت أن هناك ضرورة لتدريب العاملين في الوقت المناسب على وسائل السلامة واتباع تعليماتها، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع العاملين الذين يبدون تطبيقاً جيداً لمعايير السلامة مادياً ومعنوياً. وفي الوقت نفسه توصل (المزروع، ٢٠٠١) في دراسته إلى أن ثلث مجتمع الدراسة قد تعرض لحوادث نظراً لعدم الاهتمام بوسائل الأمن والسلامة، وأن معظم العاملين لا يهتمون باتباع وسائل الأمن والسلامة واستخدامها في أماكن أعمالهم.

٣. محور دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية.

الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمجال دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية مرتبة تنازلياً حسب درجة التقييم

	ñèçç			
	î çã î	è	è
		"		
	í ðã î	èç	é
		"		
	í ï ãî	í	ê
		"		
	í ï ã ð	ê	ë
		"		
	í î ã ë	ï	ì
		"		
	í î ã é	ð	í
		"		
	í í ã í	ì	î
		"		

	í ñ ë	· · · · · · · · · · "	ë	ï
	í ë ã é	· · · · · · · · · · "	î	ð
	í ë ç	· · · · · · · · · · "	é	è ç
	í ñ ç	· · · · · · · · · · "		

يتضح من الجدول (٦) أن درجة تقويم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، تبعا لمجال دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية، كانت كبيرة على الفقرة (١)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرة (٧٠,٥٪)، بينما كانت درجة التقويم لمستوى الصحة والسلامة المهنية متوسطة على بقية الفقرات (٣,٨,٩,٥,٤,٧,٢) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (٦٩,٩٪, ٦٨,٩٪, ٦٨,٧٪, ٦٥,٥٪, ٦٤,٥٪, ٦٤,٢٪)، أما الدرجة الكلية لمجال دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية، فقد كانت متوسطة إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على جميع الفقرات (٦٦,٧٪). ويعزو الباحث هذا الانخفاض في الاستجابة حول فاعلية دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش للأوضاع الأمنية والسياسية السائدة في المناطق وغياب القانون، إذ يتضح من خلال التقرير السنوي الصادر عن الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل عام ٢٠٠٥ أنه من الإجراءات القانونية التي وُجّهت للمنشآت الصناعية المخالفة للقوانين المتعلقة بالسلامة المهنية هي على النحو التالي: ٦١٦٣ تنبيه، ٢٨٩ إنذار، بالمقابل أغلقت منشأة واحدة فقط جزئياً على مستوى محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى منها تدني كفاءة العاملين وخبرتهم في هذه الهيئات (القرني، ١٩٩٥). بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين العاملين وأصحاب المنشآت الصناعية من جهة، وبين العاملين في تلك الهيئات من جهة أخرى، من خلال تبادل الآراء والخبرات والاقتراحات، وقد أكدت دراسة (الزهراني، ١٩٩٧) ذلك.

٤. محور مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها.

الجدول(٧)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعا لمجال مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد واجراءات الصحة والسلامة المهنية مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

·	· ·		· ·	
·	ñèçç			
·	îï ã ê	· · · · ·	é	è
	îï žï	· · · · ·	è	é
	îí ã í	· · · · ·	î	ê
	îï žê	· · · · ·	ï	ë
	îï žê	· · · · ·	ë	ì
	î è ž ë	· · · · ·	ð	í
	î è ž ï	· · · · ·	èç	î
	í ð ž è	· · · · ·	ì	ï
	í í ž ï	· · · · ·	í	ð
	í ì ž ê	· · · · ·	ê	èç
·	î è ž ð	· · · · · Ø · · · ·		

يتضح من خلال الجدول(٧) أن درجة تقويم مستوى الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، تبعا لمجال مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد

الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، كانت كبيرة على الفقرات (٢، ١، ٧، ٨، ٤، ٩، ١٠)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات الباحثين على هذه الفقرات على التوالي (٧٨,٧٪، ٧٨,٤٪، ٧٦,٥٪، ٧٥٪، ٧٥٪، ٧٤,٨٪، ٧٤,٤٪)، بينما كانت درجة التقويم لمستوى الصحة والسلامة المهنية متوسطة على بقية الفقرات (٥، ٦، ٣) إذ بلغت النسبة المئوية لاستجابات الباحثين على هذه الفقرات على التوالي (٦٩,٤٪، ٦٦,٣٪، ٦٥٪). أما الدرجة الكلية لمجال مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، فقد كانت كبيرة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات الباحثين على جميع الفقرات (٧٣,٣٪). ويعزو الباحث هذه النتيجة لارتباطها في المحور الأول من هذه الدراسة بان هناك إيماناً وقناعة لدى إدارة المنشأة الصناعية بتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية من وجهة نظر العاملين، وهذا يتوافق مع نتيجة هذا المحور من حيث رضا العاملين الكبير تجاه تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، أما عند درجة رضا العاملين تجاه تطبيق المنشآت الصناعية للسياسات التدريبية، فهي متوسطة، وهذا ما أكدته دراسة (المزروع، ٢٠٠١) بأن معظم العاملين لم يتلقوا أي تدريب في مجال الأمن والسلامة، كما أنه لا توجد محاضرات أو ندوات توعوية في مجال الأمن والسلامة المهنية.

٥. ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة ومستوى واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم:

الجدول (٨)

ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة ومستوى واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم

·	·	·	·
·	êž î	"	è
·	êž é "	é
·	êž î	"	ê
·	êž ë	ë
·	êž ê	

يتضح من خلال الجدول (٨) ما يأتي:

١. إن الدرجة الكلية لمستوى واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم كانت كبيرة، إذ بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المفحوصين على جميع الفقرات لجميع المجالات (٧٠,٥١٪). وهذه النتيجة لن تكون بالضرورة صحيحة، إذ قد يعود ذلك لعدم معرفة العاملين بأسس الصحة والسلامة المهنية وقواعدها، أو قد يكون ناتجاً عن خوف من صاحب المنشأة أو تملق له.
٢. إن ترتيب المجالات تبعاً لدرجة الصحة والسلامة المهنية وواقعها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم جاء على النحو الآتي:
 - المرتبة الأولى: مجال مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها.
 - المرتبة الثانية: مجال إيمان إدارة المنشأة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها وتوفير مستلزماتها وأدواتها.
 - المرتبة الثالثة: مجال مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها.
 - المرتبة الرابعة: مجال دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الجنس. ومن أجل فحص الفرضية استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (٩) تبين ذلك:

الجدول (٩)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الجنس.

	fl L	(î é'1 L		(é'í'1 L		...
*çžçé	éžéê-	çã ðì èì	ěĩ ééî	çã éèì ê	ěã ì ì é "
çžéí	ěžéç-	çžè ì çí	ěã èðç	çã ì í èì	ěžè ì ì "
*çžçè	éžéé-	çã í èì ê	ěã ì ì ì	çã ì éðì	ěžèðçì
*çžçé	éžéê-	çã èççì	ěã ì èì	çã ð ì ì ì	ěã éì è "
*çžçè	ěã î -	çžèçèì ê	ěã çèì	çã î èèì	ěžèðçé

(éèèL . l "flçžì αL . . . l

يتضح من الجدول (٩) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب، بلغت مجالاً يظهر مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها تبعاً لمتغير الجنس (٠,٢٧)، وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (٠,٠٥)؛ أي أننا نقبل الفرضية الصفرية على هذا المجال، كذلك بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مجالات إيمان إدارة المنشأة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، ودور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، ومدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، وعلى الدرجة على التوالي (٠,٠٢)،

($\alpha=0,05$)، وجميع هذه القيم أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha=0,05$)؛ أي أننا نرفض الفرضية الصفرية على هذه المجالات، بمعنى وجود فروق في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية ومستواها في محافظة طولكرم، تبعاً لمتغير الجنس، وقد كانت الفروق لصالح الإناث. ويتضح من تحليل نتائج هذه الفرضية بأن هناك فروقاً دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الجنس، ولصالح الذكور بالنسبة لمحور مدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها أثناء تأديتهم لعملهم، ويعود ذلك إلى أن الإناث يملن إلى ممارسة أعمال لا ترتبط بمخاطر، وأنهن أكثر حذراً من الذكور في تأدية العمل، بالإضافة إلى أن الذكور لديهم استهتار واستخفاف واضح عند استخدام وسائل الصحة والسلامة المهنية، ومن جانب آخر أظهر تحليل الفرضية تبعاً لمتغير الجنس بالنسبة للمحاور الثلاثة الأخرى، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً، ويعود ذلك في اعتقاد الباحث إلى اقتصار وجود الإناث في منشآت المنسوجات والملابس بسبب طبيعة قيم أهل فلسطين واتجاهاتهم بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وقد أكدت دراسة كل من المزروع (٢٠٠١) ودراسة الزهراني (١٩٩٧) هذه النتيجة بعدم وجود فروق تبعاً لمتغير الجنس.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير العمر.

ومن أجل فحص الفرضية استخرجت المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير العمر، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way Anova) للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة التقييم تبعاً لمتغير العمر والجدول (١٠) و(١١) تبين ذلك:

الجدول (١٠)

المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير العمر

· · ëç ëðl	· · ëç- êè ðèl	· · êç- êé èl él	· · · · ëç éé'l ·	
· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·
· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·
· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·
· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·
· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·	· · · · · · · · · · · ·

يتضح من خلال الجدول (١٠) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way Anova) والجدول (١١) يوضح ذلك:

الجدول (١١)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر

·	·	·	·	·	·	·
---	---	---	---	---	---	---

çā ç	çā i ë	çzēē çā çè	èzēi i èi i zēi ð èi i zēi i	ê êèç êèè	.	.
çā i	çzēi	çzēēð çzēðð	çzēi i ðēzā ēi ðēzçðē	ê êèç êèè	.	.
çā ê	çzēi ë	çzēi ê çā ēi	ēi ç. ēi i zā i i ēi i zēi i	ê êèç êèè	.	.
çzī	ēzā ð	èzēi i çā i ë	èzēi i èi i zā ēi ēi ēzēçē	ê êèç êèè	.	.
çzēē	èzēē	çzēēē çzēçī	èzçēi ðēzēēi ðī zēi ë	ê êèç êèè	.	.

$$(\alpha=0,05 \text{ } \dots \text{ } I)$$

يتضح من الجدول (١١) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب، بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية لدرجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر على التوالي (٠,٠٥، ٠,٧٥، ٠,٨٣، ٠,٠٦، ٠,٣٤) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha=0,05$)؛ أي أننا نقبل الفرضية الصفرية، بمعنى عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر. وهذه النتيجة التي تم التوصل إليها معقولة ومقبولة إلى حد ما، إذ إن رضا العاملين والتزامهم وقياس فاعلية دور الهيئات الرسمية، وكذلك إيمان الإدارة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة لا

تقاس بمستوى العمر، وإنما تتحكم ظروف وطبيعة البيئة المادية والمعنوية التي توفرها المنشأة ضمن الشكل اللائق والمناسب.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المستوى التعليمي. ومن أجل فحص الفرضية استخرجت المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير المستوى التعليمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way Anova) للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها تبعا لمتغير المستوى التعليمي والجداول (١٢) و (١٣) تبين ذلك:

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المستوى التعليمي

· í é1	· èçì 1	· èçì 1	· èè'1	·
· èã í çè	· èã èì ì	· èã í çé	· èã í èì	· · · · · · ·
· èã çèè	· èã ééð	· èã éí é	· èã èí ð	· · · · · · ·
· èã èèð	· èã èì ì	· èã ééì	· èã èì ì	· · · · · · ·
· èã ðí é	· èã çì í	· èã èçè	· èã ìì è	· · · · · · ·
· èã èèì	· èã í éé	· èã òì í	· èã í òì	· · · · · · ·

يتضح من خلال الجدول (١٢) جود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way Anova) والجدول (١٣) يوضح ذلك:

الجدول (١٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعا لتغير المستوى التعليمي

çā ðī	çžēēī	çžēī ç çā çē	çā çð èì ì žēð èì í žēī	ê êèç êèê		"
èž èì	çā í è	çžēēī çžēđī	çā í è ðžēèç ðžçðè	ê êèç êèê		
çā èè	çā ì é	çžēçè çā éī	èžçð éì í žēī éì í žēī	ê êèç êèê		
çā çē	çžēèç	çžēðè çā í í	çā í é èì èž èè èì éžçè	ê êèç êèê		"
çā èè	çžēēī	çžðđī çžēçī	çžēðè ðī žēī è ðī žēī è	ê êèç êèê		

($\alpha=0,05$)

يتضح من الجدول (١٣) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب، بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية لدرجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير المستوى التعليمي على التوالي (٠,٧٩، ٠,٥١، ٠,٥٢، ٠,٨٠، ٠,٨١)، وجميع هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha=0,05$): أي أننا نقبل الفرضية الصفرية، بمعنى عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. ومن خلال تحليل نتيجة هذه الفرضية يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائية بالنسبة للمحاور الرئيسية الأربعة للدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وقد تعود هذه النتيجة لطبيعة الصدفة، أو لطبيعة العينة المنتقاة، إذ إن ٨٠٪ من عينة الدراسة مستواهم التعليمي ثانوية عامة فما دون.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في درجة الصحة والسلامة المهنية ومستواها وواقعها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية استخرجت المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-way Anova) للتعرف إلى دلالة الفروق في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها تبعاً، لمتغير سنوات الخبرة والجدول (١٤) و (١٥) تبين ذلك:

الجدول (١٤)

المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

متغير	متغير	متغير	متغير	متغير
1	1	1	1	1
1	1	1	1	1
1	1	1	1	1
1	1	1	1	1

ēzēi ēi	ēzēi ēō	ēzēi i ō	ēzēi ē
ēā çī i	ēā i i ē	ēā ēēē	ēā i i ē "
ēā ēi i	ēā çī é	ēzēi ç	ēā çéē

يتضح من خلال الجدول (١٤) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية، استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way Anova) والجدول (١٥) يوضح ذلك:

الجدول (١٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لتغير سنوات الخبرة

çzō	ēzēi	ēzēi ē çzēōē	ēzēēç ēi ēzēēi ēi i zēēi	ē ēēç ēēē "
çzēi	ēzēē	çzēçī çzēōī	çzēēi ōzēēi ō ōzēçōē	ē ēēç ēēē
çā ē	çā ē	çzēōē çā ēi	ēzēi ç ēi i zēi i ēi i zēēi	ē ēēç ēēē
çzēi	ēzēi	ēzēi ē çā i i	ēzēi ē ēi i zēēē ēi ēzēçē	ē ēēç ēēē "
çzō	ēzēē	i ēē. çzēçē	ēzēēi ōzēē ēi ō zēē ē	ē ēēç ēēē

(α=0,05L I

يتضح من الجدول (١٥) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب، بلغت على جميع المجالات، وعلى الدرجة الكلية لدرجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة على التوالي (٠,٠٩، ٠,٣٧، ٠,٥٣، ٠,٠٧، ٠,٠٩)، وجميع هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha=0,05$): أي أننا نقبل الفرضية الصفرية، بمعنى عدم وجود فروق دالة إحصائية في درجة ومستوى واقع الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. ومن خلال تحليل نتائج هذه الفرضية يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائية بالنسبة للمحاور الرئيسية الأربعة للدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة للعاملين، وقد أكدت ذلك أيضاً دراسة الذياب (١٩٩٨). كما أن ٤٣٪ من عينة الدراسة خبرتهم لا تتجاوز خمس السنوات.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

ومن أجل فحص الفرضية استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (١٦) تبين ذلك:

الجدول (١٦)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

.	fl L	(èí '1 L		(èèí '1 L	
çã i	çzè-	çã i èí ð	èã èðè	çã èí èè	èã èí è " .

çã ð	çzê	çã éçí î	êzî î î	çã î èèð	êzî î í "
çzî	çã é	çã ééí î	êzêçðë	çã èèéç	êzî çê
* çzë	èzî	çã í èì î	êã çêè	çã èí ðë	êã î èè "
çzè	çã î	çã èí í é	êã çðî	çã ì èè	êã ì èè

(èèèèL · l "fd=, . 05L · · · · l

يتضح من الجدول (١٦) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب، بلغت مجالاً يبين مدى رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (٠,٠٤)، وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (α=٠,٠٥)؛ أي أننا نرفض الفرضية الصفرية على هذا المجال، بمعنى وجود فروق دالة إحصائية، وقد كانت الفروق لصالح العزاب، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب على مجالات إيمان إدارة المنشأة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، ودور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية، ومدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها، وعلى الدرجة على التوالي (٠,٦٨، ٠,٨٩، ٠,٤٤)، وجميع هذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (α=٠,٠٥)؛ أي أننا نقبل الفرضية الصفرية على هذه المجالات بمعنى عدم وجود فروق في درجة واقع الصحة والسلامة المهنية ومستواها في المنشآت الصناعية في محافظة طولكرم، تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية على هذه المجالات.

يتضح من خلال تحليل نتائج هذه الفرضية بأن هناك فروقاً دالة إحصائية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية بالنسبة إلى محور رضا العاملين عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها في أماكن عملهم، ويعود ذلك باعتقاد الباحث إلى أن العزاب يتحملون

مسؤولية أقل من المتزوجين منهم تجاه أسرهم وضرورة الثبات في عملهم، ليتسنى لهم توفير حياة كريمة لهم، كما أن اندفاع الشباب العزاب أكبر من المتزوجين، وهذه النتيجة طبيعية حسب اعتقاد الباحث. بالمقابل أظهرت نتائج تحليل هذه الفرضية أنه لا توجد فروق داله إحصائياً تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية بالنسبة لمحاور الدراسة الثلاث الأخرى (مدى إيمان الإدارة وقناعاتها بتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، ومدى التزام العاملين بتطبيق قواعد الصحة والسلامة وإجراءاتها أثناء تأديتهم لعملهم، ودور الهيئات الرسمية في المتابعة والتفتيش على تطبيق تلك القواعد في أماكن عملهم).

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يقترح الباحث التوصيات الآتية:
١. تصميم البرامج الإرشادية من أجل رفع مستوى ثقافة العاملين وزيادة وعيهم بضرورة تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها؛ إذ أظهرت النتائج أن مدى التزام العاملين بهذه القواعد كانت بدرجة متوسطة.
 ٢. التأكيد على ضرورة قيام الجهات المختصة بالمتابعة والتفتيش بشكل دوري ومفاجئ على المنشآت الصناعية للتأكد من تطبيق الأسس العامة للصحة والسلامة المهنية.
 ٣. عقد دورات توعية وتدريب العاملين والموظفين لمتابعة الأوضاع والتأكد من تنفيذ الوقاية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية.
 ٤. تهيئة كادر متخصص في الصحة والسلامة المهنية ليتمكن من إدارة خدمات الصحة والسلامة في مواقع العمل شريطة توافر الأجهزة اللازمة لأداء العمل، وهذا مرتبط بنتائج الفرضية الأولى التي أظهرت عدم رضا العاملين الذكور عن تطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية وإجراءاتها.
 ٥. العمل على تفعيل دور الهيئات الرسمية للرقابة والتفتيش على إجراءات الصحة والسلامة المهنية، وذلك بعقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات وسن القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا الجانب.
 ٦. ضرورة إدخال مادة الصحة والسلامة المهنية في مناهج التدريس على مختلف المراحل الدراسية.
 ٧. ضرورة قيام ممثلي العمال بأخذ المبادرة وزيادة فاعليتهم بما يحقق تأمين خدمات الصحة والسلامة في العمل، وخاصة في مجال الوعي الوقائي المهني، ونشر مفاهيم السلامة، والإكثار من عقد الندوات والدورات والطلقات الدراسية الخاصة بالموضوع.

المراجع:

١. الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ووزارة العمل الفلسطينية(٢٠٠٠)، مبادئ أساسية في السلامة المهنية، فلسطين.
٢. برنوطي، سعاد نائف(٢٠٠١)، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، عمان، ص:٤٦٥، ٤٧١.
٣. أبو بكر، عبد الفتاح وأبو صالح، نزية(١٩٨٩)، الأمن الصناعي، مطبوعات دمشق، دمشق، ص:١٣.
٤. البلوى، عبد الله بن سالم(١٩٩٨)، دراسة وسائل السلامة وأثرها على كفاءة العاملين للعمل في الأماكن المغلقة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٥. الثبتي، أحمد سعيد(١٩٩٢)، السلامة بين المفهوم والتطبيق، مطبعة صلاح، الكويت، ص:١٠.
٦. الجعيد، حامد(١٩٩١)، أثر تدريب العاملين في الورش والمصانع الصغيرة على الحد من حجم الحوادث الصناعية: دراسة تطبيقية على المنطقة الصناعية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
٧. الحارثي، فهد بن حسن(١٩٩٧)، أثر التقنية الصناعية على برامج التدريب في مجال الأمن الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٨. حكمت، جميل(١٩٨٢)، السلامة في العمل، دار الحرية للطباعة، بغداد، ص ١٥.
٩. الزياب، عبد الرحمن سعد(١٩٩٨)، الاتجاهات نحو تطبيق أنظمة ولوائح الأمن الصناعي لدى العاملين السعوديين في أرامكو، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
١٠. الزهراني، عبد الله محمد(١٩٩٧)، أثر عدم تطبيق أنظمة السلامة على أداء العاملين بورش الصيانة بقيادة سلاح الحدود في منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
١١. زيدان، حسان،(١٩٩٥)، الأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية في المؤسسات الصناعية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ص:١٠.
١٢. زيدان، حسان(١٩٩٣)السلامة والصحة المهنية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

١٣. زويلف، مهدي حسن (٢٠٠١)، إدارة الموارد البشرية (مدخل كمي)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص: ٢٣٢، ٢٣٥.
١٤. شاويش، مصطفى نجيب (٢٠٠٤)، إدارة الموارد البشرية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص: ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٩.
١٥. صالح، سعيد عودة (١٩٩٤)، إدارة الأفراد، طرابلس.
١٦. الطريقي، عبد الله إبراهيم (١٩٩٥) نحو مفهوم شرعي للسلامة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ص: ٨.
١٧. عباس، سهيلة محمد (٢٠٠٦)، إدارة الموارد البشرية، مدخل إستراتيجي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ص: ٣٠٦.
١٨. العسيري، عبد الرحمن ناصر (١٩٨٦)، وسائل ضمان سلامة المنشآت الصناعية من الحرائق، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
١٩. العمري، سعيد بن أحمد (٢٠٠٢) اتجاهات العاملين في مصانع البتروكيمياويات نحو تطبيق تعليمات السلامة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٢٠. القرني، محمد عبد الله (١٩٩٩)، أثر السلامة الوقائية في الحد من حوادث الحريق، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٢١. كامل، نعمان (١٩٩٧)، السلامة العامة والأمن الصناعي، المكتبة الوطنية، ص: ٨.
٢٢. المرعي، حمد محمد (١٩٨٧) السلامة والأمن في المؤسسات والمنشآت، مكتبة الفلاح، الكويت، ص: ٩، ٥٣.
٢٣. آل مقبول، سعيد بن علي (١٩٩٩)، أثر تطبيق قواعد السلامة المهنية في الحد من حوادث الحريق في الفنادق، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٢٤. المزروع، محمد بن مزروع (٢٠٠١)، متطلبات السلامة في محطة تعبئة غاز البترول المسال بمدينة الرياض وعلاقتها بالحوادث التي يتعرض لها العاملون في محطة تعبئة غاز البترول بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٢٥. مكتب العمل الدولي (١٩٩٥)، الوقاية من الحوادث - دليل الثقافة العمالية - جنيف، ص ٤٣.

٢٦. ملحم، سامي(٢٠٠٢)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص٣١٠.
٢٧. وزارة العمل الفلسطينية(٢٠٠٥)، التقرير السنوي، الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل.
٢٨. يوسف، ماهر، إسماعيل صبري محمد(١٩٩٧) الأمان المعلمي الوقاية والمواجهة، مؤسسة الإخلاص، ص:٢٤.

المراجع الأجنبية:

1. *Carson.L(1993):"The safety characteristic of high school science laboratories: What is and what should be? Education, sciences, Vol(53) No(8).*
2. *Roland.F(1986):"Safety is your Department" The science Teacher, Vol(43)No(6).*
3. *Lamey, j.c(1982):"Site safety", construction press, London and New York.*
4. *William, J.M(1980):"Fundamentals of laboratory safety" Manual of safety and health hazard in the school Science laboratory, NIISH. Cincinnati.Ohio.*
5. *William, J.M(1994):"An ergonomic approach to task analysis" Copyright American Society of safety Engineers,Vol(39) No(2).*